

ACCESS TO REMEDY AND REDRESS THEMATIC AREA NARRATIVE IN ENGLISH ARABIC FRENCH PORTUGUESE AND SPANISH

Rachel Adams , Kelly Stone

Rachel Adams , Kelly Stone

©2024, RACHEL ADAMS , KELLY STONE



This work is licensed under the Creative Commons Attribution License (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction, provided the original work is properly credited. Cette œuvre est mise à disposition selon les termes de la licence Creative Commons Attribution (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), qui permet l'utilisation, la distribution et la reproduction sans restriction, pourvu que le mérite de la création originale soit adéquatement reconnu.

IDRC GRANT / SUBVENTION DU CRDI : - GLOBAL INDEX ON RESPONSIBLE ARTIFICIAL INTELLIGENCE

1. 2. 6 السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي

المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول

البعد: الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي

البعد الفرعي: دولة القانون

المجال المواضيعي: الوصول إلى طرق الاستئناف والتعويض

تعريف المصطلحات

طرق إجراءات الاستئناف والتعويض هي آليات قانونية تسمح بالقيام بتحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وإصلاح الأضرار المترتبة عنها، ومحاسبة المسؤولين عنها. ويشير مصطلح **الاستئناف** في هذه الحالة إلى إزالة ضرر ما، في حين يشير مصطلح **التعويض** إلى التعويض أو المكافأة عن ذلك **الضرر**. وكلا هذين العنصرين ضروريان للتطبيق الفعّال لحقوق الإنسان.

وفي سياق الحديث عن الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فإنّ ذلك يعني أنّ الأشخاص الذين تعرّضوا لضرر ما نتيجة لتطوير أو استخدام نظام الذكاء الاصطناعي، بإمكانهم تقديم دعاوى أو اتّخاذ إجراءات قانونية لدى المحاكم، أو الإبلاغ عن المشاكل إلى سلطة مختصة وأن يتم التعامل مع هذه الأضرار **بالعناية اللازمة**.

الأسس (النظرية)

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تعزيز التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان؛ وفي الأثناء، فإنّ تطويره واستخدامه ونشره قد يكون ضارا ومهددا للأفراد والجماعات. وقد تبين، على سبيل المثال، أنّ استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الدرجة الانتمانية للشخص، أو أحقيته في الوظيفة، أو احتمال عودته إلى ممارسة الإجرام، يؤدي إلى تأبيد الصور النمطية الضارة ضدّ مجموعات معينة من [الناس](#)، وبالتالي إضفاء الشرعية على استبعادهم من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أدى استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تضخيم الأضرار المختلفة بما في ذلك خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وانتهاك الخصوصية والمراقبة الجماعية التي تهدد حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وبالتالي، فإنّ احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الأفراد والمجموعات من طرف أنظمة الذكاء الاصطناعي يستوجب توقّر طرق الاستئناف والتعويض الفعّالين على المستوى الوطني لضمان حماية حقوق الإنسان واحترامها.

وتوقّر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشركات وحقوق الإنسان للدول ولشركات التكنولوجيا والمستثمرين ومنظمات الدفاع، إطارا صلبا وموثوقا به لتعزيز الاستئناف والتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن [تقنيات](#) الذكاء الاصطناعي. وتجدر الإشارة إلى أنّ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تركز على مبدأ الوصول إلى الاستئناف المنصوص عليه في العديد من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمبادئ والتوجيهات الأساسية حول الحقّ في الاستئناف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

وبصفة محدّدة أكثر، تحتّ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على تزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى طرق الاستئناف من خلال الوسائل القضائية والتشريعية والإدارية وغيرها من الوسائل، وتعزيز فعالية النظام القضائي عبر إزالة جميع العقبات التي تعوق الوصول إلى الاستئناف. وإلى جانب ذلك، تطالب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة كذلك الدول أن تنظر في تقديم الدعاوى إلى الهيئات الحكومية غير القضائية مثل مكتب أمين التظلم، ومكتب التنظيم، والمحاكم، وهيئات المستهلكين وغيرها. ويغطّي هذا الإطار بدوره الممثلين الأساسيين الآخرين في النظام البيئي للذكاء الاصطناعي مثل شركات التكنولوجيا، إذ يتم تشجيعهم على توفير آليات التظلم للأفراد المتضررين من أنظمة الذكاء الاصطناعي.

هذا المؤشر مهمٌ للغاية لأنَّ الوصول إلى طرق الاستئناف والتعويض يعدّ من الركائز الأساسية في تقييم الذكاء الاصطناعي المسؤول، مما يستوجب حلّ الدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وتوفير العدالة للمتضررين.

تعريفات

يُقيّم مجال الموضوعات المطروحة هذا ما إذا كانت هنالك آليات تسمح بالوصول إلى طرق الاستئناف والتعويض عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بسبب استخدام أو تطوير نظام الذكاء الاصطناعي من طرف جهة خاصة أو عامة. وبصفة خاصة، يتطلّب النظر في تحليل (1) الأطر القانونية المتعلقة بالوصول إلى طرق الاستئناف والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، و(2) الإجراءات الحكومية لضمان طرق الاستئناف والتعويض هذه للأفراد والجماعات المتضررة، و(3) الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل من أجل تعزيز الوصول إلى طرق الاستئناف وآليات التعويض الفعالة.

قد تأخذ الأطر القانونية في الدولة، شكل قوانين أو لوائح، أو سياسات معتمدة، أو مشاريع سياسات (حسب القطاع و\أو القسم) و\أو توجيهات. وقد تشمل الإجراءات الحكومية صياغة مشاريع قوانين أو سياسات، أو إنشاء مجموعات عمل، بالإضافة إلى إنشاء هيئات مشرفة للتحقق من حياد آليات تقديم الدعاوى ومراقبة جميع الجهود المبذولة لتعزيز الوصول إلى طرق الاستئناف والتعويض للأفراد المتضررين من أنظمة الذكاء الاصطناعي. أمّا الجهات الفاعلة غير الحكومية (INE) فيمكن أن تكون منظمات غير حكومية (ONG)، ولكن يمكن أن تكون أيضا شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات عسكرية خاصة، أو وسائل إعلام، أو مجموعات عرقية منظمة، أو مؤسسات أكاديمية، أو مجموعات ضغط، أو نقابات، أو حركات اجتماعية تعمل من أجل تعزيز الوصول إلى الآليات العادلة للاستئناف والتعويض في سياق الذكاء الاصطناعي.

أمثلة:

الأطر القانونية

اعتمدت [المفوضية الأوروبية](#) في سبتمبر 2022، اقتراحا "لتكليف قواعد المسؤولية المدنية غير التعاقدية مع الذكاء الاصطناعي" من شأنه أن يسهّل الحصول على تعويضات "لضحايا الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي" أو الأضرار الناجمة عن "منتجات أو خدمات الذكاء الاصطناعي" بطريقة تضمن استنفادتهم "بنفس مستوى الحماية مثلما هو الحال في التكنولوجيا التقليدية، و [في] الأمن القانوني لـ [...] للسوق الداخلية".

إجراءات حكومية

نشر البرلمان الأوروبي في أبريل 2022 [مسودة تقرير](#) أولي مشترك ردًا على قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي المقترح، والتي تدعو إلى التغييرات التالية: إعلام الأفراد الخاضعين لنظام اتخاذ القرار عالي المخاطر للذكاء الاصطناعي (تعديل 145)؛ وإدراج حق الفرد في "تقديم دعوى ضدّ مقدمي [...] أنظمة الذكاء الاصطناعي والحصول على تعويضات عن أيّ ضرر أو أذى مباشر" يحدث في قطاعات "الصحة أو السلامة أو الحقوق الأساسية"؛ وإمكانية حصول الفرد على "وسيلة استئناف قضائية فعّالة فيما يتعلّق بقرار ما ملزم قانونيا" من طرف سلطة وطنية أو لجنة مختصة، أو في حالة عدم كفاية حلّ الدعوى ذاتها "فيما يتعلق بالدعوى" (تعديل 46).

جهات فاعلة غير حكومية

أما في القطاع الحكومي، فقد [أصدرت](#) مجموعة الدفاع الأوروبية وشبكة الحقوق الرقمية الأوروبية بالتعاون مع 119 منظمة مجتمع مدني بيانًا في نوفمبر 2021 يدعو إلى إجراء تعديلات على أنظمة الذكاء الاصطناعي (AIA) التي "تضع في المقدمة" حقوق الإنسان، وفي البيان، كما دعوا إلى توفير "حقوق واستئنافات كبيرة للأفراد المتأثرين بأنظمة الذكاء الاصطناعي"، بما في ذلك الحق في عدم التعامل مع أنظمة غير متوافقة مع "الحق في الحصول على تفسير" حول القرارات المتخذة بمساعدة الذكاء الاصطناعي، و "الحق في استئناف قضائي". ولذلك نشرت الجمعية [تعديلها](#) المقترح في مايو 2022.